

التوصيات النهائية للقاء التشاوري التحضيري لاجتماع بروكسل الرابع لمستقبل سورية والمنطقة

موجهة إلى: اللجنة المشتركة من الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة والمنظمة لمؤتمر بروكسل الرابع.

ادانة واستنكار

ونحن بمعرض صياغة هذه الورقة نراقب بحذر كثيف الحشود العسكرية على اطراف ادلب ونتيجة لخطورة ماقد يشكله اي عمل عسكري على الوضع الانساني في هذه المنطقة، فإننا نطالب الاتحاد الاوربي بالضغط على روسيا والنظام من أجل عدم استئناف العمليات العسكرية على إدلب، والضغط من أجل الانسحاب من المناطق التي احتلتها و عودة الأهالي، و الالتزام بالقرار الأممي ٢٢٥٤.

المقدمة

إن المجتمع المدني السوري - المعني الأول بقضية بلده، والتي خلفت منذ 9 سنوات أكثر من 6 مليون نازح/ة، و 6 مليون لاجئ/ة، وحوالي مليون قتيل من كافة الاطراف، ومئات آلاف المعتقلين، وملايين الإصابات والإعاقات. وتركت 85% من السكان تحت خط الفقر، وفي أسفل المؤشرات العالمية للتنمية - يجد في هذه الظروف فرصة استثنائية سانحة لإعادة القضية السورية إلى محور الاهتمام. ويأمل أن يبني على هذه الروح العالمية التي ظهرت خلال أزمة كوفيد-19 من التضامن والصمود من أجل الدفع بالنزاع السوري إلى نهايته عبر المسارات السياسية والقانونية، ومساعدة السوريين والسوريات داخل وخارج سوريا في محتهم/ن الإنسانية والاجتماعية.

توصيات أساسية عبر قطاعية Cross-cutting Issues

1. نظراً لمحورية مؤتمر بروكسل، فإن المجتمع المدني السوري الفاعل يشجع على تشكيل آلية متابعة ومراجعة دورية تعمل على طول العام يمكن من خلالها التأكد من تحقيق توصيات المؤتمر وإشراك كافة أصحاب المصلحة بالتحديثات حول التقدم في إنجاز التوصيات.
2. الحفاظ على مستويات وصول الدعم الإنساني عبر تجديد قرار مجلس الأمن 2165-2504 الخاص بتمرير المساعدات عبر الحدود من كافة المعابر في الشمال السوري (بما فيها باب السلامة، وباب الهوى) وإضافة معبري (تل أبيض، واليعربية) لمدة 12 شهراً إضافية، كوسيلة هامة للمحافظة على قدرتنا للاستجابة الإنسانية ودعم صمود المدنيين.
3. دعم الفئات المهمشة والمستضعفة: كالنساء، والأطفال، وذوي الإعاقة، عبر مزيد من التضمين للفئات المستضعفة في البرامج الإنسانية وتسهيل وصولهم/ن للخدمات من خلال خلق بيئة صديقة، وزيادة الدعم لمشاريع إعادة التأهيل الفيزيائي والنفسي والاجتماعي، وحماية الأطفال والنساء من الاعتداءات النفسية والجسدية. كما نؤكد على أولوية دعم نشاطات التعليم كأحد أهم الأولويات من أجل مستقبل سوريا، وبناء السلام. ودعم برامج خاصة لحماية ورعاية الأطفال الأيتام وغير المصحوبين/ات بأحد أفراد العائلة وإيلاء الاهتمام لهذه الشريحة واحتياجاتها ووضعها المختلف، وتطوير برامج الرعاية بالصحة النفسية للأطفال وتوفير نظم الإحالة، وأهمية استمرار برامج الدعم الخاصة بحماية النساء في حالات الحرب في مختلف المناطق والبرامج التي تتابع حالات العنف الأسري والتحرش والعنف الجنسي، خاصة في ظل تأثير الحجر الصحي وأزمة انتشار كورونا وإغلاق المراكز والمساحات الآمنة.
4. التأكيد على حماية المدنيين/ات وحماية المنشآت المدنية والإنسانية: إن استمرار الانتهاكات للمنشآت الصحية في العام 2019 قد دفع الأمين العام للأمم المتحدة لمشاركة ملخص التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق في سبعة حوادث وقعت شمال غربي سوريا. أدت الهجمات أيضاً إلى انخفاض خطير في القدرة على التعامل مع الضحايا الحاليين والمستقبليين المصابين/ات بغير وس كورنا. لذا، نوصي بدعم البرامج الهادفة لدعم إجراءات العدالة والمساءلة لمرتكبي الانتهاكات تجاه المرافق الطبية، إضافة إلى الهجمات على المنشآت التعليمية وبقية الأعيان المدنية والإنسانية. كما نوصي بدعم برامج حماية العاملين في المجال الإنساني ونشطاء المجتمع المدني في مختلف مناطق السيطرة، حيث إنهم الأكثر تعرضاً للخطر وتهديد الحياة من كل سلطات الأمر الواقع، ودعم برامج واجب الرعاية مع مخاطر تهجيرهم/ن إضافة لمخاطر تتعلق بخسارة عملهم/ن وعدم توفر قوانين تحميهم/ن سواء داخل سوريا أو البلدان المجاورة في ظل جائحة كوفيد-19.

سبل العيش

- تشكل سبل العيش طوق النجاة للأشخاص المحتاجين والنازحين تساعدهم في الانتقال إلى الإنتاج لإنهاء الاعتماد على المساعدات الإنسانية. يقبع 86% من السوريين/ات حالياً تحت خط الفقر، ويعاني النازحون/ات داخلياً من أوضاع استثنائية من سوء الحالة المادية.
- نوصي بتبني نهج الترابط nexus approach لنقل المجتمعات بشكل تدريجي من حالة الاستجابة الطارئة إلى التنمية، مع ضرورة تبني الاتحاد الأوروبي والدول المانحة لسياسات واضحة لبرامج التعافي المبكر تراعي المناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً، وبحيث تتجنب الاستفادة منها لتكريس جرائم حرب أو مكافأة مجرمي حرب وعدم استغلالها من الأطراف المسيطرة لمكافأة أو معاقبة قطاعات أو مجتمعات معينة.
 - نوصي بزيادة الاستثمار في المشاريع الانتاجية مع التركيز على قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمشاريع الصغيرة، ودعم مبادرات ريادة الأعمال للشباب والشابات، وتوفير القروض متناهية الصغر.
 - توفير التدريبات المهنية لتطوير مهارات العمال وتسهيل حصولهم على فرص عمل.
- تعاني النسبة الأكبر من اللاجئين/ات من نقص في الوصول إلى سوق العمل المنظم بسبب صعوبة الحصول على تراخيص العمل، أو أنهم/ن ضمن مهن لا تتناسب مع تخصصاتهم/ن وخبراتهم/ن، وقد أدى الانحسار الاقتصادي المترافق مع أزمة كوفيد-19 إلى خسارة نسب كبيرة لوظائفها ولم يتم تعويضها بدعم إنساني كافٍ أو عبر شبكات الدعم الاجتماعي. مما يوضح أهمية:
- توفير الدعم الإنساني الطارئ للاجئين/ات السوريين/ات مع التركيز على وسائط الدعم النقدي لإمكانية تطبيقها ضمن إجراءات تقييد الحركة بكوفيد-19.
 - تسهيل إجراءات الوصول لتصاريح العمل للاجئين/ات السوريين/ات.

الصحة

لقد ساهم كوفيد-19 في إظهار نقاط الضعف في النظام الصحي في سوريا، سواء من حيث جهازية البنية التحتية، أو توفر الأدوية والمستلزمات، أو جهازية وتوفير الكوادر المدربة، ولم تتجاوز التغطية لاحتياجات قطاع الصحة 29.9% فقط من 449 مليون دولار من البرمجة الاعتيادية ضمن خطة الاستجابة لعام 2019.

سيناريوهات غير مطمئة للإصابة بكوفيد-19

تتنبأ [إحدى الدراسات](#) أن السيناريو الأسوأ قد يكون في شمال غرب سوريا بحيث تتعرض للإصابة 185.364 حالة من الكوفيد 19 (4.4% من السكان)، ومن المتوقع أن ينتج عنها 11066 حالة وفاة في الأسابيع الثمانية الأولى، ولذلك فقد ركزت مجموعة الصحة على طرح مجموعة من التوصيات ضمن ثلاثة خطوط عريضة أساسية لتساهم في الحد من مخاطر انتشار هذا الفيروس عبر:

- توفير الدعم العاجل لتأهيل مشاف متخصصة لاستقبال حالات كوفيد-19،
- دعم التوريد بالمنافس والتجهيزات الطبية من معدات الوقاية ومكافحة العدوى
- رفع أي قيود من دول الاتحاد الأوروبي على تصدير هذه التجهيزات إلى سوريا.

أولويات البرامج الصحية تتلخص بـ:

الاستمرار بدعم مشاريع الحوكمة الطبية وتمكين الأجسام الإدارية في القطاع الصحي، والاستمرار بإعادة تأهيل المنشآت الصحية المدمرة نتيجة النزاع، ودعمها بتجهيزات طبية تراعي التطور التكنولوجي في الرعاية الطبية، وتجديد الموارد الطبية البشرية بالاستثمار ضمن برامج التعليم الطبي (في إدلب على سبيل المثال، نسبة الأطباء لعدد السكان في إدلب تقل عن طبيبين لكل 10000 نسمة، الأمر الذي يشكل فجوة بحجم 64% مقارنة للمعايير الدولية)، بشكل يضمن توفر خدمات الرعاية الصحية المختلفة (الأولية والثانوية والثالثية). ونختم بالتوصية بضرورة دعم تكاليف علاج اللاجئين/ات السوريين/ طبيا في المشافي الحكومية في دول الجوار خصوصا، بشكل خاص في كل من الأردن ولبنان والعراق، وتوفير الدعم لأدوية الأمراض المزمنة.

الحماية

- تعد حماية المدنيين/ات على امتداد سوريا أحد أهم القضايا مع تزايد العنف وانهيار شبكات الأمان المجتمعي، وعليه ندعو لفرض وقف إطلاق النار والأعمال العدائية خاصة في ظل الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني، وحماية مناطق الصراع من خطر تفشي كوفيد-19.
- قضية المعتقلين/ات قضية إنسانية محورية وشديدة الأهمية ولم يتم التوصل إلى حل لمعاناة مئات الآلاف العائلات وذلك لمعرفة مصير أحبائهم المعتقلين أو الوصول للعدالة. وعليه فإننا نوصي بدعم تنظيم مؤتمر دولي خاص حول المعتقلين والمختفين قسراً بغض النظر عن المسارات السياسية والدستورية. ونوصي أيضاً بضرورة الضغط لإطلاق سراح فوري لجميع المعتقلين/ات والمختفين/ات قسراً، خصيصاً مع خطر تفشي كوفيد-19 ضمن ظروف الاعتقال الكارثية، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على المعتقلين في سجون النظام، وضرورة توفير إمكانية وصول الخدمات الصحية لهم وبشكل عاجل. وندعو الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للضغط لتأمين الوصول للجان المختصة إلى كافة مراكز الاعتقال وتقديم تقارير حول وضع المعتقلين والمختفين قسراً، والعمل على معرفة مصير المفقودين والمفقودات وإبلاغ عائلاتهم/ن.

التعليم وحماية الطفل

- نوصي بزيادة مخصصات الدعم المالي والتقني لبرامج التعليم وحماية الطفل لتحقيق زيادة في الوصول وتحسين في جودة التعليم. يشمل الدعم المالي دعم مشاريع زيادة الوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي في المخيمات ومناطق النزوح أو تخصيص المدارس للاجئين/ات السوريين/ات في بلدان اللجوء لاسيما في العراق ولبنان، وتحسين جودة التعليم من خلال بناء قدرات المعلمين/ات وتحسين البنى التحتية للإنترنت داخل سوريا للسماح بالتعليم عن بعد كاستجابة وقائية لفيروس كورونا، بالإضافة إلى تضمين برامج الدعم المشروط بالتعليم لمساعدة الاهالي لمواصلة تعليم أبنائهم.
- نوصي أن تتضمن البرامج دعم كافة المراحل التعليمية بما فيها التعليم الجامعي والتعليم المهني المرتبط بسوق العمل، وزيادة فرص الوصول إلى التعليم العالي من خلال دعم التعليم الجامعي والمهني في الداخل السوري، وزيادة الوصول إلى المنح الجامعية في دول اللجوء. حيث إن كلاً من التعليم الجامعي والتعليم المهني هما الأساس لضمان المستقبل للشباب والشباب السوريين/ات والحيلولة دون الانجراف نحو آليات التكيف السلبية كالتجنيد والزواج المبكر.
- نؤكد على أهمية بذل الجهود لتأمين الاعتراف بالتعليم المدرسي والجامعي المقدم للأطفال والشباب والشابات في المناطق خارج سيطرة النظام بدعم وإشراف من المنظمات الأممية مثل اليونيسكو واليونيسف، وانتهاز الفرصة في انتشار ثقافة التعليم عن بعد للحصول على اعتماد للشهادات الدراسية من جهات اعتراف دولية بدون الحاجة للتواجد الفيزيائي - وذلك لأن غياب التعليم ذي الاعتراف يعد من أهم أسباب التسرب المدرسي.
- نوصي بالضغط من أجل توحيد مناهج التعليم المدرسي على كامل الأراضي السورية كأساس في بناء السلام لأطفال سوريا المستقبل وذلك من خلال تطوير مناهج مدرسية تساهم في بناء الهوية الوطنية السورية الموحدة وتحترم خصوصية وتنوع ثقافة الشعب السوري.

العدالة للسوريين والتمسك الاجتماعي

- كأساس لتحقيق العدالة وضمان سلام مستدام، ندعو الدول المجتمعة إلى التمسك بالحل السياسي المرتكز على بيان جنيف1 (2012) وقراري مجلس الأمن 2254 و 2118، بداية بالوقف الشامل لإطلاق النار وإنشاء هيئة حكم انتقالية ذات مصداقية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمعتقلين تعسفياً وكشف مصير المختفين قسراً والمفقودين ومحاسبة كافة مرتكبي/ات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، وإدانة التهجير القسري والتغيير الديمغرافي بكل أشكاله وصوره وإزالة الآثار المترتبة عليه كافة، ومنع تكرارها في المستقبل وإعادة الممتلكات التي تم سلبها لأصحابها والتأكيد على أنه لإعادة للإعمار في سوريا قبل تحقيق الانتقال السياسي للسلطة و تأمين البيئة الأمنة المستقرة لضمان عودة المهجرات و المهجرين واللاجئين والنازحات و النازحين.

- تؤكد على أهمية دعم المنظمات الحقوقية التي تعمل في مجال تحقيق العدالة ودعم مسارات التقاضي وتوسيعها في أوروبا ودعم اهالي الضحايا وذوي وذوات الضحايا، بالإضافة لدعم آليات التعافي والعدالة الانتقالية وتحقيق المحاسبة الشاملة، والعمل مع الشركاء المحليين للوصول إلى طرق فضلى للتعامل مع متطلبات الحطة الواجبة due diligence لمكافحة الإرهاب بدلا من تجميد البرامج أو وقفها الأمر الذي يهدد حياة المدنيين/ات وكراماتهم/ن ورفاههم/ن.
- ندعو دول الاتحاد الأوروبي إلى توسيع دائرة المحاكمات الجارية في عدة دول تحت الولاية القضائية العالمية لتشمل كل من وصل إليها وثبت تورطه في ارتكاب انتهاكات في سوريا، ودعم وحدات التحقيق والادعاء في الدول التي تستخدم هذه الصلاحيات، وتشجيع باقي الدول على تضمين هذه الصلاحيات العالمية في قوانينها، وترك المجال مفتوحاً للدعوات الشخصية مع الأدلة لمحاكمة المجرمين المعروفين من قبل ذوات وذوي الضحايا. والبناء على الجهود المبذولة من قبل لجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المستقلة والمحايدة والاستفادة من الكم الكبير والهام من التوثيقات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني السورية والمنظمات الحقوقية وتقديم الدعم لهذه المنظمات بما يضمن استمرار عملها.
- تؤكد على تطبيق قواعد بينيرو الخاصة بحماية الملكية الشخصية منذ ٢٠١١ حتى الآن وإلغاء كافة القوانين والتشريعات والقرارات الصادرة خلال هذه الفترة، وتسهيل الاجراءات على النازحين/ات واللاجئين/ات لإدارة أملاكهم/ن، واستمرار دعم مساعي التوثيق للانتهاكات المتعلقة بحقوق المسكن والأراضي والممتلكات (HLP).

المساحة المدنية

نأمل بأن يكون الاتحاد الأوروبي شريكاً في السياسة المدنية في سوريا عبر دعم التحول الذي يقوده المجتمع المدني السوري للسياسة المدنية وحماية المساحات المدنية ودعم مشاركة المجتمع المدني الفاعلة في عملية صياغة الدستور التي تتم حالياً تحت رعاية الأمم المتحدة. تشمل هذه الشراكة أيضاً توفير آليات وقنوات شفافة للتواصل بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني السوري، وزيادة فرص التواصل والالتقاء والتشبيك بين الناشطين والمدنيين/ات من مختلف المناطق وتشميلها جميعاً الأمر الذي يعزز الحوار المدني الحر بينهم. إضافة لدعم وتعزيز الدور الرقابي للمجتمع المدني السوري سواء كان على عمليات التمويل الإنساني أو على المسارات السياسية.

ولا ننسى التذكير بأهمية دعم البنى المجتمعية المحلية الصغيرة، وذلك من خلال إعادة النظر لشروط المنح الصعبة والمعايير الواجب توفرها لدعم هذه البنى، والتأكيد على تسريع تبني الوكالات الأوروبية المانحة لمنهجية الدعم المباشر للمؤسسات المدنية والإنسانية المحلية.

إضافة لدعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان في شمال سوريا لما لها من دور فاعل في حماية مساحة العمل المدني في المناطق وحماية مصالح المدنيين/ات ومواجهة قوى الأمر الواقع المسيطرة على الأرض.

الحلول الدائمة للمهجرين السوريين

- تؤدي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في الدول المضيفة - ولا سيما في ظل أزمة كوفيد-19 - إلى تصاعد "عوامل الدفع" باتجاه إعادة غير الطوعية للمهجرين/ات السوريين/ات إلى سوريا. ندعو الحكومات المضيفة أكثر من أي وقت مضى إلى تبني نهج المشاركة الإيجابية في البحث عن حل سياسي في سوريا كحل وحيد لأزمة اللاجئين/ات السوريين/ات في بلدانها. كما ندعو المجتمع الدولي أيضاً للمشاركة في هذه المسؤولية من خلال التأكد أن تمويله الإنساني والإنمائي يعزز المصالح الفضلى للنازحين/ات السوريين/ات. كما نقترح إنشاء آليات رصد لتتبع وقياس السلامة المادية والقانونية للاجئين السوريين في البلدان المضيفة.
- نعتقد أن الأدلة المتاحة حتى الآن كافية للمجتمع الدولي لإدراك أن الانتهاكات والتمييز ضد العائدين/ات من اللاجئين/ات والنازحين/ات داخلياً هي عمليات منهجية، لدرجة يمكن فيها اعتبار قرار العودة إلى أماكنهم/ن الأصلية في سوريا بمثابة قرار مهدد للحياة. لذلك يجب ألا تتجاهل وكالات المساعدة الإنسانية والإنمائية وسياساتها المخاطر الجسدية والقانونية والمادية الجسيمة التي تواجه العائدين/ات إلى سوريا.
- نطالب الأمم المتحدة بالعمل على تسجيل المهجرين/ات قسراً والعمل على وصول الخدمات القانونية المدنية واستخراج الأوراق الثبوتية لهم/ن في المناطق خارج سيطرة النظام.
- تعتبر العودة الحالية إلى سوريا قائمة على انعدام الخيارات الأخرى، وبالتالي لا يمكن وصفها بأنها "طوعية" أو "كريمة" أو "أمنة". يجب تلبية الاحتياجات والشروط الأساسية للعودة الطوعية والكريمة والأمنة إلى سوريا قبل أن يبدأ الفاعلون في الترويج لهذه العودة أو تسهيلها. تم وضع حدود العتبات الضرورية للعودة الطوعية الآمنة في "استراتيجية الحماية الشاملة والحلول لعودة اللاجئين إلى سوريا CPSS". ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذه العتبات دون إنجاز حل سياسي يعالج الأسباب الجذرية للصراع. ولذا نطالب بإنشاء آلية تشمل منظمات المجتمع المدني بقيادة المهجرين/ات السوريين/ات، جنباً إلى جنب مع UNHCR، ومنع أي أجندة تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية الأصلية لسوريا، والتي إن حصلت سنترك العائدين/ات كنازحين/ات مرة أخرى.
- نقفد آليات تنسيق الاستجابة الإقليمية للاجئين إلى الحضور والمشاركة عاليي المستوى للمنظمات غير الحكومية التي يقودها اللاجئون/ات السوريون/ات. إن تعزيز هذه الآليات - ولا سيما RP3 والمجموعة الإقليمية للحلول الدائمة - لتشمل المنظمات التي يقودها اللاجئون/ات السوريون/ات لأمر ضروري لمنع المزيد من العودة القسرية من البلدان المضيفة.